«الجوبة»

ملف ثقافي يصدر عن مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية بالجوف

٩

«الجوبة»

إصدار ثقافي

عن

المجلس الثقافي بمؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية

رجـــب ١٤١٦ هـ
القـــوس ١٣٧٤ هـ.ش
ديســمبر ١٩٩٥ م

« الجوبة هي الحفرة أو المكان الوطئ في جَلَدْ
واصطلاحا هي من الأسماء التي كانت تطلق
على منطقة الجوف سابقاً »

الجوبة

ملف نصف سنوي متخصص في قضايا الأدب والثقافة

الناشر : مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية - الجوف - المملكة العربية السعودية

رجب ١٤١٦ هـ - القوس ١٣٧٤ هـ.ش - ديسمبر ١٩٩٥م

خطة النشر

يشترط في المواد المراد نشرها :

١ - أن تكون في إطار تخصص الملف .

٢ - لم يسبق نشرها .

٣ - تعتمد الجديه والموضوعية .

٤ - تخضع المواد للمراجعة والتحكيم قبل نشرها .

٥ - يتم ترتيب المواد تبعا لأمور فنية .

٦ - لا يجوز إعادة نشر أية مادة من مواد الملف كاملة إلا بموافقة مسبقه من الناشر .

* المراسلات الخاصة بالتحرير توجه باسم سكرتير التحرير ، هاتف ٠٤/٦٢٤٥٩٩٢ ، فاكس ٠٤/٦٢٤٧٧٨٠ .

* المراسلات الخاصة بالاشتراكات توجه باسم مساعد المدير العام هاتف ٠٤/٦٢٤٧٤٥٢ ، فاكس ٠٤/٦٢٤٧٧٨٠ .

* عنوان الملف : الجوبة ص.ب ٤٥٨ الجوف - المملكة العربية السعودية .

في هـذا الملـــف

مقـــدمة

تناول الكثير من الكتاب ، موضوع العمالة الأجنبية واحلال العمالة السعودية محلها ، بالبحث والتحليل بين حين وآخر وفي أماكن متفرقة من صحافتنا المحلية . وهو الموضوع الذي اطلق عليه اصطلاحا اسم (السعودة) .

ولما لهذا الموضوع من أهمية وتأثير بالغين على الاقتصاد السعودي وانعكاساته على المجتمع السعودي ، فقد رأى المجلس الثقافي أن يخصص ندوة هذا العدد من (الجوبة) لهذه القضية ، ودعوة عدد من الكتاب لتسليط الضوء عليها من كافة جوانبها ، وابراز سلبيات وايجابيات الاعتماد على العامل الأجنبي في الماضي والحاضر ، وما يعترض تطبيق مبدأ السعودة ، والحلول التي يقترحونها في هذا المجال .

وتم الاتفاق مع ثلاثة من الكتاب للكتابة في هذا الموضوع ، وافانا اثنان منهم مشكورين بطروحاتهم ، بينما تخلف الثالث لانشغاله ، فتأخر صدور هذا العدد. وبعد أن طال الانتظار قررت أسرة التحرير نشر المقالتين الواردتين لما تحملانه من آراء صريحة وواضحة وتحليل واف ألم بمعظم جوانب الموضوع المطروح للنقاش .

مقالتا ندوة العدد (السعودة) هما : (من اقتصاديات السعودة) للدكتور علي طلال الجهني وزير البرق والبريد والهاتف ، وعضو مجلس الشورى سابقا ، و(السعودة وثنائية التكاليف والأداء) للدكتور عبدالواحد خالد الحميد عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ورئيس تحرير مجلة الاقتصاد ومجلة Saudi Commerce & Economic Review

ويتضمن العدد مقالات ومواضيع أخرى هي: مقالة (النقد الأدبي في المملكة العربية السعودية) للدكتور منصور ابراهيم الحازمي عضو مجلس الشورى - والمقالة القيت في الندوة التي أقيمت بدار الجوف للعلوم في محرم ١٤١٦ هـ (يونيو ١٩٩٥م)، ومقالة (الفن وعلاقته بالمجتمع) للدكتور عبدالرازق محمد السيد رئيس قسم التربية الفنية بكلية المعلمين بالجوف ، وقصة قصيرة بعنوان (ثلاث بعوضات) للسيد ابراهيم الحميد مراسل صحفي/عضو المجلس الثقافي بمؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية ، وقصيدة مختارة لمالك بن الريب ، ثم عرضا لبعض الكتب الواردة حديثا لمكتبة دار الجوف للعلوم .

نأمل أن تلاقي المواضيع الواردة بهذا العدد اهتمام قرائنا الأعزاء ونحن نرحب بآرائهم ومقترحاتهم دائما لنتمكن من دفع وتطوير «الجوبة» ومواصلة اصدارها في مواعيدها .

والله الموفق

أسرة التحرير

مِنْ اقْتِصَادِيَاتِ السَّعْوَدَة

د. علي طلال الجهني

يقول المتخصصون في العلوم الاقتصادية ، بأن اقتصاد كل دولة ، يشبه إلى حد كبير ، سائلاً يجري في داخل أنبوب دائري ضخم ، متصل في أحد طرفيه بصمامات للضخ ، ومتصل في الطرف الآخر بصمامات للتسريب . وإذا زادت نسبة الضخ عن نسبة التسرّب ، زادت سرعة السائل وارتفع الضغط في داخل الأنبوب ، أي زاد النشاط الاقتصادي وتسارع نمو الناتج الكلي . أما إذا كانت نسبة التسرب أكبر من نسبة الضخ ، فيحدث العكس وتتدنى السرعة وينخفض الضغط في داخل الأنبوب ، أي يتباطأ النشاط الاقتصادي ويتضاءل الناتج الكلي . وبعبارة أقل تجرداً وأقرب إلى الواقع الملموس ، فإنه يمكن القول بأن مستوى كمية النقود الكلية المتوفرة في داخل حدود دولة من الدول هي السائل الذي يعبر عن نشاطها الاقتصادي. (ومن هنا أتى التعبير الدارج عن كلمة «النقود» بكلمة «السيولة») .

وبالنسبة إلى الاقتصاد السعودي فإن أهم وسائل الضخ ، الانفاق الحكومي، وأهم وسائل التسرب ، إستيراد السلع والخدمات من الخارج . والعمالة الأجنبية قد تكون أكبر مكونات الواردات السعودية

لأن جزءاً كبيراً من دخول هذه العمالة لايدور داخل أنبوب الاقتصاد السعودي لفترة طويلة (مثل دخل المواطن السعودي) وإنما يخرج منه إلى مواطن هذه العمالة الأصلي ويتسرب بسرعة ولابد من ضخ جديد للتعويض عن التسريب .

وحتى لو تجاهلنا المحاذير الأخرى (الدينية والأمنية والاجتماعية) فإن الثمن الحقيقي الذي ندفعه مقابل الاستعانة بالعمالة الأجنبية يفوق بكثير مجموع التكاليف الخاصة التي يدفعها كل من يوظف هذه العمالة بصورة رواتب ومكافآت. فكل ريال ينفق مقابل توظيف السعوديين يدور داخل الأنبوب الاقتصادي عدة مرات قبل أن يخرج من صمام التسرب (إما على صورة دفع ثمن سلعة مستوردة أو ينفق في الخارج عن طريق السفر والسياحة على سبيل المثال) فضلاً عن أن كل ما ينفقه المواطن السعودي أو يوفره يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستواه المعيشي .

ومن هنا تأتي دور السعودة التي لايمكن المغالاة في أهميتها ، ليس لإيجاد عمل للشباب السعودي - الذي لابد من إيجاد عمل له - فحسب ، وإنما أيضاً من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي ، وبالتالي المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع الذي عجزت عن تحقيقه دول أخرى مجاورة توفر لها (إذا استثنينا القيادة السياسية) من أسباب النمو الاقتصادي أكثر مما توفر لنا

ولكن ، وقبل أن نسترسل في حديثنا عن السعودة ، ينبغي أن نعترف بالجميل الذي أسدته إلينا هذه العمالة . فمن المؤكد أنها شاركت في بناء المحاور الأساسية للاقتصاد السعودي ، المرئية منها كالطرق والموانئ والمباني ووسائل الاتصالات ، وغير المرئية كالجامعات والمستشفيات . صحيح أن هذه المشاركة لم تكن بدون مقابل ، ولكن لولا وجودها ما تحقق ما تم تحقيقه بنفس الفترة الزمنية القصيرة ، وبنفس التكاليف . بل إن الزيادة في الضخ التي حدثت حينما زاد إنفاق الدولة بكميات كبيرة وفي فترة وجيزة ، كانت ستؤدي إلى ارتفاع ضخم جداً في نسبة

التضخم (ارتفاع درجة الضغط في الأنبوب) لولا ما تسرب من سيولة عن طريق العمالة الأجنبية إلى مواطنها الأصلية .

و«عقدة الأجنبي» ، التي انتشرت في الدول العربية والإسلامية التي عانت من الاستعمار الغربي ، غائبة من نفوسنا نحن السعوديين ، مما سهل علينا الاستعانة بإخواننا من عرب ومسلمين وبأصدقائنا من بقية دول العالم .

إن الأطباء السعوديين المتميزين الذين نراهم يمارسون حرفتهم في المستشفيات المتخصصة على أرقى مستوى ممكن ، ويقومون في الوقت نفسه بتدريب خريجي كليات الطب السعوديين ، تلقوا تعليمهم في وقت سابق من أطباء أجانب لم تجد المملكة غضاضة في الاستعانة بخدماتهم . وما ينطبق على الأطباء السعوديين ينطبق على غيرهم من المحترفين في جميع حقول المعارف والفنون .

وغياب « عقدة الأجنبي » من السيكولجية السعودية من أسباب تحقيق المملكة لنقلة حضارية مذهلة في فترة زمنية قصيرة . وسعينا إلى إحلال السعوديين محل الأجانب ينبغي أن لا يحرمنا من الاستفادة من خبرة المتميزين في جميع الحقول أياً كانت جنسيتهم كما تفعل كثيرٌ من الدول التي وصلت إلى أقصى درجات التقدم التقني . وبالطبع فإن الهدف من سعودة الأيدي العاملة ليس التخلص من المحترفين المتميزين ، وإنما خفض عدد ملايين الأفراد من الأشخاص الذين يؤدون أعمالاً اعتيادية لا يصعب على السعوديين القيام بها ، فكيف يتسنى لنا ذلك ؟

قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال، نطرح سؤالاً آخر : لماذا استعنا أصلاً بغير السعوديين ؟

في بداية تزايد الإنفاق الحكومي ، في منتصف السبعينات الميلادية ، لم يكن لنا بد من الاستعانة بغير السعوديين ، إما لعدم توفر الأيدي العاملة المحلية المؤهلة ، وإما لأن المواطنين السعوديين وجدوا فرصة «إقتصادية» أفضل عن طريق الاتجار في الأراضي وتكوين الشركات

والمؤسسات التي تستعين بالأيدي العاملة الأجنبية لتقدم خدماتها لبقية القطاعات الاقتصادية. ومستوى السيولة كان ضخماً قادراً على تحمل تسرب الجزء الأكبر من دخول العمالة الأجنبية

أما في الوقت الحاضر، فقد انخفض مستوى السيولة، وتضاعف تقريباً عدد المواطنين السعوديين، وتخرج مئات الآلاف من المدارس والجامعات والمعاهد الفنية، وقلّت فرص إنشاء المؤسسات التي تخصصت في جني الأرباح الكبيرة في فترة وجيزة، وكل هذا يعني أن الدوافع موجودة لدى كثير من السعوديين للقيام بأداء كثير من الأعمال التي يؤديها غيرهم الآن.

وماذا نقول للذين يقولون أنهم على أتم استعداد لتوظيف السعوديين لو كان الشباب السعودي منضبطاً ومستعداً للعمل؟

نقول لهم أنكم ترددون ما يردده الناس في جميع أقطار العالم الذين تسمح لهم الظروف بتوظيف الأيدي العاملة الأجنبية الرخيصة. فأصحاب المزارع في كاليفورنيا يقولون بأنهم مضطرون إلى الاستعانة بالعمال المكسيكيين، لأن المواطنين الأمريكيين غير مستعدين لزرع الحقول وحصد الثمار، وبعض الفرنسيين يقولون نحن مضطرين إلى الاستعانة بالعرب والأفارقة لأنهم يؤدون أعمالاً يمتنع الفرنسيون الأوربيون عن أدائها. وقد سبقهم إلى هذه الأقوال سكان لندن وبرلين، في بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر الذين كانوا يقولون أننا مضطرون إلى الاستعانة بالجهلة من سكان الريف لأنهم يؤدون أعمالاً يمتنع اللندنيون والبرلينيون عن أدائها.

هذه كلها أقوال لاتثبت تحت مجهر التحليل المجرد. والسبب الحقيقي الذي يدفعنا الآن – كما دفع غيرنا في الماضي والحاضر – إلى الاستعانة بغير مواطنينا هو أن الأيدي العاملة الأجنبية أرخص من الأيدي العاملة الوطنية.

صحيح أن الأجنبي مستعد للعمل لساعات أطول، وصحيح أنه أكثر

انضباطاً أحياناً، وربما أنه أكثر مهارة في أداء بعض الأعمال . ولكن معنى جميع هذه الأقوال أنه أرخص، إذ أن تضاؤل ساعات العمل ، وانخفاض درجة الانضباط ، وتدني المهارة ، كلها عوامل ترفع التكاليف.

ومن مظاهر تدني تكاليف الأيدي العاملة الأجنبية ، انتشار ظاهرة التستر التجاري ، والأعداد الهائلة من المحلات التجارية التي يديرها الأجانب ، كالبقالات الصغيرة وتجارة التجزئة عموماً ، ومحلات الخدمات كالصيدليات والوجبات السريعة والخياطة النسائية والرجالية . فهل هناك حاجة اقتصادية أو اجتماعية لكل هذا العدد الهائل من المحلات التجارية ؟

لو كان الذين يعملون في البقالات الصغيرة مواطنين سعوديين ، لن تجد هذا العدد الضخم من البقالات ، إذ لابد أن يقل عددها حتى يبقى ما يكفي لتوفير دخل يضمن مستوى معيناً للعاملين فيها من المواطنين . فالدخل الذي يتقاسمه الآن خمسون أجنبياً ، يعملون في عشر بقالات، لفترات لاتقل عن اثنتي عشرة ساعة يومياً لكل منهم ، لايكفي لأكثر من خمسة سعوديين لايعمل أحد منهم فترة تزيد عن ثمانية ساعات .والخمسة أشخاص لايستطيعون تسيير أكثر من بقالة أو بقالتين . ويمكن أن نقول نفس الشئ عن الصيدليات وعن غيرها من أماكن تجارة التجزئة والخدمات التي تجاوز عددها أضعاف المرات ما يحتاجه سكان مدننا وقرانا .

وليس صحيحاً القول بأنه لو عمل السعوديون في القطاع التجاري فإن ذلك حتماً سيرفع الأسعار بنسبة كبيرة ، لأن الأسعار قد ترتفع قليلاً ، ولكن قبل أن ترتفع الأسعار يقل عدد محلات البيع وبالتالي ترتفع مبيعات كل منها ، كما يقل عدد ساعات العمل مما يقلل عدد العاملين فيها . وهذه الآثار مجتمعة تؤدي إلى هبوط الإيجارات وتتناقص حركة المرور والازدحام فيقل الطلب على الطاقة وتقل نسبة الحوادث وتتناقص نسبة التلوث وغيرها من التكاليف التي نشعر بها كأفراد والتي لا نشعر بها إلا كمجتمع .

إذاً ، من الواضح ، أن أحد أهم الوسائل لتحقيق السعودة (أو على الأقل للتقليل من عدد الأجانب وللقضاء على بطالتهم «المقنعة» والمكشوفة) هو رفع تكاليف استقدامهم ورفع تكاليف بقائهم داخل المملكة . ووسائل رفع هذه التكاليف كثيرة ويعرفها ذوو الاختصاص وليس هذا مجال الخوض فيها .

ولكن ، لابد من القول أنه على الرغم من مزايا تحقيق السعودة ، فإن تحقيقها ينبغي أن لا يكون فجأة فيربك كثيراً من القطاعات الاقتصادية ويخلق صعوبات كثيرة يمكن تخفيف وطأتها إذا تعذر تماماً تحاشيها . ولذلك ينبغي أن يتم رفع تكاليف الاستعانة بخدمات الأجانب بالتدريج وبنسب متصاعدة معلنة يعرفها الجميع فيخططون لها . وارتفاع هذه التكاليف وتزايد عدد المواطنين السعوديين سيضطر أرباب العمل إلى دفع مرتبات أعلى وسيغري السعوديين إلى قبول دخول أقل في بداية حياتهم العملية .

وإذا كان سعودة الأيدي العاملة أمراً لا يتم بدون ثمن ، فإنه ليس لنا اختيار بين دفع هذا الثمن وبين عدم دفعه . تصوروا لو أن شركة فورد - على سبيل المثال - تستطيع تسريح عمالتها الأمريكية المكلّفة والاستعاضة عنها بعمالة رخيصة تستوردها من آسيا وجنوب أمريكا . في هذه الحالة ستصبح شركة فورد أكبر شركة صانعة للسيارات في العالم ، وأكثرها ربحية ، وسيصل ثمن سهمها إلى أضعاف ما هو عليه الآن .

ولكن في حقيقة الأمر لن يحدث شئ من هذا لأن الحكومة الأمريكية لن تسمح لشركة فورد باستيراد عمالة أجنبية ، لأن تكاليف الاستعانة بهذه العمالة الأجنبية أكثر بمئات المرات على المجتمع الأمريكي كافة من منافعها حتى وإن كانت الاستعانة بها مربحة جداً لمساهمي الشركة ومديريها .

إلا أنه قد يقال : لماذا لا نفرض على الشركات والمؤسسات السعودية توظيف نسبة معينة من السعوديين ؟

بالطبع يمكن استصدار نظام بفرض أية نسبة من السعوديين على

الشركات والمؤسسات ، ولكن هذه ليست الوسيلة المثلى لعدة أسباب لعل من أهمها :

١ - إيجاد جهاز بيروقراطي كبير لمراقبة المخالفين والتأكد من تنفيذ النظام أمر باهظ التكاليف .

٢ - كيف نتحقق هل هذه النسبة المقررة نظاماً من السعوديين تقوم بعمل له أهميته؟ أم أنها وظفت لتنفيذ النظام بأعمال لاأهمية لها وهي في الحقيقة عاطلة عن العمل لاتفيد ولاتكسب خبرة أو مهارة . وكيف يؤدي مثل هذا النظام إلى التقليل من التوسع في استخدام «عمالة الرفاهية» المنزلية؟

٣ - بدلاً من أن يُشغل القطاع الأهلي بتنفيذ النظام أو التحايل عليه أو تحاشيه بوساطة طلب الاستثناءات ، ينبغي أن تُترك له الفرصة ليخطط لرفع الكفاءة الاقتصادية في ضوء ارتفاع تكاليف العمالة الأجنبية .

٤ - التجربة الميدانية أثبتت ، وفي كل جزء من أجزاء الكرة الأرضية ، أن التعويل على الحوافز والدوافع (حتى في بلد مثل الصين) ، هي الوسيلة المثلى ليس لرفع الكفاءة التشغيلية فحسب ، بل أيضاً لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية بمجملها .

وخلاصة القول : حينما زاد الإنفاق الحكومي وارتفع مستوى السيولة، استقدمنا ملايين الأجانب الذين شاركوا مشكورين في بناء محاور اقتصادنا الأساسية، والآن انخفض مستوى السيولة، وتضاعف عدد السعوديين الباحثين عن عمل ، ولذلك لابد من السعودة ، ولا اختيار لنا في ذلك . غير أنه ينبغي أن لا ننسى أن للسعودة ثمناً لابد من دفعه .

ولكي لايؤدي دفع ثمن السعودة إلى خلق صعوبات يمكن تفادي جزء كبير منها، ينبغي أن تتحقق السعودة بالتدريج ، ووفق برنامج معلن ، يعطي القطاع الأهلي الفرصة الكافية ليتواءم مع ارتفاع تكاليف توظيف العمالة الأجنبية .

السعودة وثنائية التكاليف والأداء

بقلم د. عبدالواحد خالد الحميد(*)

مقدمة :

يتناول النقاش المطروح عبر وسائل الإعلام عن قضية السعودة ، في الغالب ، بُعداً أُحادياً يتمّ من خلاله إغفال الابعاد الأخرى للقضية ، وهي أبعاد متشابكة يصعب أحيانا الفصل فيما بينها . وتوجد، بشكل أساسي ، وجهتا نظر تطرحهما الصحافة السعودية حول قضية السعودة .

تتمثل وجهة النظر الأولى في ضرورة التوسع في السعودة إلى أقصى مدى ، وذلك انطلاقا من الإحساس بخطورة الاعتماد على العمالة الوافدة ، في الوقت الذي توجد فيه عمالة وطنية متعطلة عن العمل . وفي الغالب يتم طرح وجهة النظر تلك في سياق مفعم بالمشاعر الوطنية وبلغة مشحونة بالعاطفة ، دون الأخذ في الاعتبار الحقائق العملية الموجودة على أرض الواقع، سواء تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية أو المهنية للقضية وما يتركه ذلك من آثار عميقة على الاقتصاد السعودي بشكل عام ، وعلى القطاع الخاص بالتحديد .

أما وجهة النظر الثانية فهي تلك

(*) عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ، رئيس تحرير مجلة الاقتصاد ، رئيس تحرير مجلة Saudi Commerce & Economic Revew .

التي يطلقها من يرون أن سعودة الوظائف في القطاع الخاص يجب ان ترتبط اساسا بمعيار الربحية ولاشئ غير ذلك ، حتى لو اقتضى الأمر وجود بطالة بين صفوف السعوديين ، طالما ان فلسفة الاقتصاد الحر هي النهج الذي تسير عليه البلاد .

ولاشك أن طرح قضية السعودة بالاعتماد على أي من وجهتي النظر السابقتين بمعزل عن الأخرى لن يكون طرحا مثمرا لأنه سيفتقد إلى الشمولية والواقعية .

وتسعى هذه الورقة إلى تقديم إطار للتعامل مع قضية السعودة من منظور يقوم على الجمع بين الاعتبارات المختلفة - بل والمتناقضة أحيانا - بهدف محاولة الوصول إلى رؤية تتّسم بالشمولية والواقعية بقدر الإمكان . ولتحقيق ذلك فإن هذه الورقة ستقدم تحليلا نظريا لأبعاد هذه القضية مع الإشارة إلى ما أسفرت عنه الدراسات الميدانية التي سبق أن تم إجراؤها على بعض مؤسسات القطاع الخاص في المملكة . وفي نهاية الورقة ستتم مناقشة بعض الحلول المقترحة للتعامل مع قضية السعودة بما في ذلك تلك التي أوردتها خطة التنمية السادسة التي تم الإعلان عنها مؤخرا ، والخروج بتوصيات عامة .

ظروف سوق العمل السعودي :

كان لابد أن تستعين المملكة بالعمالة الوافدة ، لكي تتمكن من تنفيذ خططها التنموية الطموحة ، وذلك بالنظر إلى عدم توازن جانبي العرض والطلب في سوق العمل السعودي ، بالاعتماد على العمالة الوطنية فقط . وقد أكدت خطط التنمية على الدور الحيوي للقطاع الخاص ، وأتاحت له العديد من الحوافز مما أدى إلى تنامي هذا القطاع بشكل حتم فتح أبواب استقدام العمالة الوافدة لكي تلبي حاجة القطاع الخاص إلى الأيدي العاملة . كما أن حاجة القطاع الحكومي للعمالة الوافدة كانت كبيرة بعد أن توسعت الحكومة في برامجها الاجتماعية ، التي شملت قطاعات التعليم والصحة وغيرهما . وبحلول منتصف السبعينات الميلادية تزايدت حاجة

الاقتصاد السعودي بكافة قطاعاته إلى استقدام العمالة الأجنبية من مختلف دول العالم واستمرت هذه الحاجة طيلة الفترة التي أعقبت ذلك ، على الرغم من التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السعودي ، وخصوصا تلك التي بدأت تحدث بالتدريج في سوق العمل ، وتؤثر على مصادر عرض العمالة السعودية .

وعندما نتأمل تلك الحقبة نجد أنها أفرزت تغيرات جوهرية ليس في نمطية سلوك المنشآت الاقتصادية فحسب ، وانما في سلوك المستهلك السعودي وفي تطلعاته، وفي نظرة المواطن إلى العمل - كقيمة إجتماعية - وتوقعاته عن نوعية العمل ومردوده الاجتماعي والمادي على حد سواء. وقد تزامن هذا كله مع توسع القطاع التعليمي بالشكل الذي أدى إلى تخرج أعداد هائلة من الطلبة والطالبات من الجامعات والمعاهد والكليات المتخصصة والمدارس ودور التعليم المختلفة واتجاههم إلى سوق العمل ، بحثا عن وظائف تتفق مع رؤيتهم الخاصة عن نوعية العمل الذي يليق بهم كمواطنين سعوديين ، يتميزون عن العمالة الوافدة بخاصية المواطنة التي يفترضون أنها تيح لهم امتيازات على صعيد الوظيفة وعلى صعيد العائد المادي المتحقق منها . إلا أنّ سوق العمل كانت تحكمه اعتبارات أخرى . فالقطاع الحكومي كان قد بدأ يختنق بتراكم الأعداد الهائلة من الموظفين وعدم قدرته على استيعاب كل الخريجين الذين تقذف بهم المؤسسات التعليمية إلى سوق العمل . أما القطاع الخاص الذي يقيم حسابات دقيقة في معادلة الأرباح بشقيها القائمين على التكاليف والعائد فقد كانت قدرته على أن يستوعب أعدادا متزايدة من العمالة السعودية مرتبطة بفهمه الخاص لمعادلة الأرباح ، بغض النظر عن تطلعات السعوديين الباحثين عن فرص العمل والذين يرون أن انتماءهم الوطني - بحد ذاته - يمنحهم الحق في الحصول على امتيازات تفضيلية عن العمالة الأجنبية دون الأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية ومستوى الأداء في العمل .

وتشير الاحصائيات [١] إلى أن عدد السعوديين الذين يقعون في شريحة سن العمل، وهي السن التي تقع بين ١٥ سنة و٥٩ سنة، بلغ عام ١٩٩٢ م ٩ر٤٥ مليون نسمة. وكان عدد الذكور ٧٧ر٢ مليون نسمة والإناث ٧٢ر٢ مليون نسمة. وتبلغ نسبة العمالة الوطنية في القطاع الحكومي ٧١ر٧ بالمائة، أما في القطاع الخاص فإن النسبة تصل إلى ٩ر١٧ بالمائة فقط بينما تشغل العمالة الأجنبية النسبة الباقية وهي ١ر٨٢ بالمائة.

وفي حين يستطيع القطاع الخاص أن يستوعب مليوني عامل، فإن عدد السعوديين الذكور الذين كانوا يعملون فيه عام ١٩٩٢ م لم يتجاوز ٣٥٣ ألف عامل مقابل ٦٤ر١ مليون عامل أجنبي، وكان عدد السعوديات ٢ر١٧ الف عاملة مقابل ٤٩ ألف عاملة أجنبية. وطبقا لتقديرات الخطة الخمسية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) التي وافق عليها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤١٦/٢/٥ هـ، فإن فرص العمل المتاحة للسعوديين خلال سنوات الخطة ستصل إلى ٩ر٦٥٩ ألف فرصة عمل [٢].

وتبدو حالة الاختلال التي تسود سوق العمل السعودي جلية عندما نتأمل الأرقام السابقة، وخصوصا الأرقام المتعلقة بالقطاع الخاص مما يثير العديد من التساؤلات عما يمكن عمله لتصحيح هذه الاختلالات التي ستترك آثارا عميقة على الاقتصاد السعودي إذا لم تتم المبادرة إلى دراستها واتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل معها. ولكي نقترب من تحقيق هذا الهدف فإن من الضروري أن نفهم الاعتبارات التي تحدد قدرة القطاع الخاص على استيعاب المزيد من العمالة السعودية وكذلك الاعتبارات التي تحدد سلوك الفرد السعودي حين يبدأ في البحث عن العمل.

القطاع الخاص والطلب على العمالة الأجنبية : تحليل جزئي.

---

(١) الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية : «دور نظامي التعليم والتدريب في الوفاء باحتياجات القطاع الخاص من العمالة» . ورقة عمل مقدمة للندوة الثانية للتدريب والسعودة المنعقدة في الغرفة التجارية الصناعية بالدمام في ١٤١٤/٦/١٨هـ الموافق ١٩٩٣/١٢/١م، ص٣.

(٢) خطة التنمية الخمسية السادسة، جريدة المدينة، ٨/صفر/١٤١٦ هـ الموافق ٦/يوليو/١٩٩٥م ، العدد ١١٧٧٩،ص٤.

هناك عوامل عديدة تحدد الكمية المطلوبة من كل عنصر من عناصر الإنتاج، بما في ذلك عنصر العمل . وعندما تفكر أي شركة من شركات القطاع الخاص في توظيف عامل جديد فإنّ أهم ما تأخذه في الحسبان أمرين : الأمر الأول هو الإنتاج الإضافي الذي سيترتب على توظيف هذا العامل أو ما يسمى - حسب التعبيرات الاقتصادية الاكاديمية - بـ«الناتج الحدي» للعامل (Marginal Product of Labor) .

أما الأمر الثاني فهو العائد المالي الذي سيولده هذا الإنتاج الإضافي عند بيعه ، أي القيمة المالية للانتاج الحدي للعامل . فإذا تبين للشركة أنّ الأجر الذي يطلبه العامل يفوق القيمة المالية لما ينتجه فإن توظيف هذا العامل يصبح قرارا غير رشيد من الناحية الاقتصادية . أما إذا تبين أن هذا الأجر الذي يطلبه العامل يقل عن القيمة المالية المتولدة عن إنتاجه الإضافي فإنّ الشركة تسعى إلى توظيف المزيد من العمال .

هذه الآلية في التوظيف يقود إليها المنطق الاقتصادي الذي ينبثق من حقيقة أن الهدف الأساسي لشركات القطاع الخاص هو تعظيم الأرباح ، أي تحقيق أقصى درجة ممكنة من الأرباح في إطار قوانين وأنظمة البلد . ولايحتاج صانع القرار في أي شركة من شركات القطاع الخاص أن يكون ملما بمبادئ الاقتصاد لكي يصل إلى القناعة السابقة وذلك لأن حسه التجاري يقوده في نهاية المطاف إلى استخدام هذه الآلية حتى لو لم يعرف أسماء المصطلحات التي اتفق عليها الاقتصاديون .

وتنطلق شركات القطاع الخاص السعودية من هذه الفلسفة في ممارستها الاقتصادية، والتي هي في الواقع فلسفة الاقتصاد الحر. ولهذا فإن صانع القرار في هذه الشركات لابد أن يأخذ الاعتبارات الربحية في الحسبان عندما يحاول أن يصنع قرارا عما إذا كان بحاجة إلى عمالة جديدة ، سواء كانت هذه العمالة سعودية أو أجنبية . ولأن عامل الربحية

يمثل حجر الأساس الذي تقوم عليه عملية صنع القرار الاستثماري في القطاع الخاص ، فنحن لانستطيع أن نتصور بأي حال من الأحوال أن يتوقف رجل الأعمال عن مراقبة حسابات الربح والخسارة إذا كان له أن يستمر في نشاطه الاقتصادي . وعامل الربحية لايعني فقط أن ينخرط رجل الأعمال في نشاط يحقق له ربحا ، وانما يعني مقارنة بدائل استثمارية متعددة ثم اختيار البديل الأكثر ربحية بين هذه البدائل المتعددة . وفي اقتصاد يقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية – كالاقتصاد السعودي – فإن البدائل الاستثمارية لاتشمل فقط مجالات الاستثمار في الداخل وإنما تتجاوزها إلى المجالات الاستثمارية الخارجية أيضا ، وهذا يعني أن فرض أعباء باهظة على رجل الأعمال السعودي ، بسبب توظيف عمالة سعودية ذات أجور مرتفعة أو لأي سبب كان ، قد يدفعه إلى استثمار أمواله في مشروعات خارج المملكة إذا كانت تدر عليه أرباحاً أكبر .

وتدل الدراسات الميدانية أن شركات القطاع الخاص السعودية تميل إلى توظيف العمالة الأجنبية أكثر من العمالة الوطنية ، وذلك لاعتبارات تنسجم مع مفهوم الربحية الذي تؤمن به شركات القطاع الخاص ، وخصوصا في المدى القصير ، وقد أجرت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض دراسة ميدانية شملت ١٥٠٠ منشأة سعودية خاصة لمعرفة ما أسمته بـ«أسباب استمرار استعانة القطاع الخاص بالعمالة الوافدة»[٣] وحسب ماهو مبين بالجدول رقم (١) فقد اتضح أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى تفضيل العمالة الأجنبية على العمالة الوطنية . فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بارتفاع نسبة الإنتاجية وجدت الدراسة أن نسبة المفاضلة تبلغ ٧٧ بالمائة للعمالة الوافدة و٢٣ بالمائة للعمالة السعودية ، وفيما يتعلق بانخفاض مستوى الأجر كانت نسبة المفاضلة

(٣) مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية : «مساهمة الغرف التجارية الصناعية في تأهيل الكوادر الوطنية للعمل بمنشآت القطاع الخاص» ورقة عمل مقدمة للندوة الأولى للتدريب والسعودة المنعقدة بالغرفة الصناعية بالدمام في ٢٩-٣٠ شوال ١٤١١هـ ، ص١٠ .

للعمالة الأجنبية ٨٧ بالمائة مقابل ١٣ بالمائة للعمالة السعودية . أما الانضباط في العمل فإن نسبة المفاضلة كانت ٩١٫٨ بالمائة للعمالة الأجنبية مقابل ٨٫٢ بالمائة للعمالة السعودية.بالإضافة إلى عوامل أخرى حددتها الدراسة كأسباب لاستمرار استعانة القطاع الخاص بالعمالة الوافدة .

جدول رقم (١)

أسباب استمرار استعانة القطاع الخاص بالعمالة الوافدة

البيان	نسبة المفاضلة	
	عمالة وطنية	عمالة وافدة
الانضباط في العمل	٨٫٢	٩١٫٨
التغيب عن العمل بدون إنذار	٦٦٫٠	٣٤٫٠
الاستقرار في العمل	١٢٫٠	٨٨٫٠
احترام أنظمة العمل	١٥٫٠	٨٥٫٠
توافر الخبرة	٣٫٣	٩٦٫٧
توافر لغة أجنبية	٢١٫٠	٧٩٫٠
الانتقال حسب حاجة العمل	١٧٫٤	٨٢٫٦
انخفاض مستوى الأجر	١٣٫٠	٨٧٫٠
ارتفاع مستوى الإنتاجية	٢٣٫٠	٧٧٫٠

المصدر : مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية : «مساهمة الغرف التجارية الصناعية في تأهيل الكوادر الوطنية للعمل بمنشآت القطاع الخاص» ورقة عمل مقدمة لندوة التدريب والسعودة (الأولى) المنعقدة في الغرفة التجارية الصناعية بالدمام في ٢٩-٣٠ شوال ١٤١١هـ،ص١٠ .

ويرى مجلس الغرف السعودية [٤] أنّ أهمّ العوامل التي تدفع منشآت القطاع الخاص للاستعانة بالعمالة الاجنبية تتمثل بالتالي:

- تدني أجر العامل الأجنبي .
- عدم حاجة العامل الأجنبي ، في الغالب، للتدريب ،بسبب التعاقد معه طبقا للمواصفات التي تحددها الشركة قبل استقدامه .
- مرونة العامل الأجنبي بالنسبة لموقع العمل في أي جزء من المملكة .
- عدم استمرارية العامل السعودي في وظيفته ، بسبب بحثه المستمر عن فرص أحسن .
- سرعة الحصول على العمالة الأجنبية .
- سهولة التخلص من العمالة الأجنبية في حالة عدم ملاءمتها .
- التكاليف الإضافية التي يدفعها صاحب العمل للعامل السعودي والمتمثلة في نصيب صاحب العمل من أقساط التأمينات الاجتماعية .
- عدم قدرة العامل السعودي على التكيف مع ظروف العمل في القطاع الخاص ، وذلك بسبب طول ساعات العمل ، وقلة عدد أيام الراحة الأسبوعية ، وقصر الإجازات السنوية وغير ذلك من الظروف .

وهكذا نجد ان التحليل النظري وكذلك الدراسات الميدانية تقدم لنا تفسيرا من وجهة النظر الاقتصادية لأسباب إقبال القطاع الخاص على توظيف العمالة الأجنبية .

السعودة والاقتصاد الوطني :

ونلاحظ أن التحليل السابق ، بشقيه النظري والميداني ، قد ركز على المنشأة أو الشركة أي أنه تحليل جزئي (micro analysis) . ولكننا عندما نتجاوزه إلى الاقتصاد الوطني ككل، ونتناول قضية السعودة من منظور شمولي (macro analysis) فإن الآثار المترتبة على الأوضاع الحالية لسوق العمل لن تقتصر على البعد الربحي الذي توليه المنشأة أو الشركة الأولوية القصوى عندما تصنع قراراتها المتعلقة بالتوظيف ، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد أخرى لاتقل أهمية .

ولعل واحدا من أهم العوامل التي

(٤) المرجع السابق ، ص ٧ .

تدخل في معادلة التحليل الشمولي لقضية السعودة ، هو مدى تأثير السعودة على القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي . فإذا كانت تكلفة العمالة الوطنية أكبر من تكلفة العمالة الوافدة فإن فرض السعودة على الشركات والمؤسسات السعودية يضعف قدرتها التنافسية مع الشركات الأجنبية ، وبالتالي يضعف القدرة التنافسية للصادرات السعودية إلى الخارج، مالم تربط السعودة بحوافز محددة للتخفيف من آثار جوانبها السلبية .

ومن المعروف أن القطاع الخاص السعودي، حقق معدلات نمو مرتفعة مكنته من المساهمة بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني أن السعودة ، وما قد يترتب عليها من ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ربما تحد من قدرته على مواصلة النمو بنفس المعدلات التاريخية التي حققها في السابق . وقد تكون الآثار السلبية مضاعفة إذا ما أخذنا في الاعتبار الأجواء التنافسية التي تسود العالم في أعقاب الانتهاء من مفاوضات جولة الأورجواي لتحرير التجارة العالمية ، ودخول العالم في حقبة جديدة تختلف جذريا عن السابق .

إن أهمّ ما يميز الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن ، هو احتدام المنافسة بين الدول بعد أن انتهت حقبة الحرب الباردة التي اتسمت بالتنافس العسكري . وفي عالم اليوم ، الذي تهاوت فيه القيود التي كانت مفروضة على انسياب حركة السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، لم يعد هناك مكان إلا لمن يستطيع أن ينتج سلعا وخدمات تتسم بالجودة وانخفاض الأسعار . وفي الوقت الذي تحقق شعارات توظيف العمالة الوطنية – في أي مكان – نتائج إيجابية عديدة على الصعيد السياسي والاجتماعي ، فإن آثارها الاقتصادية قد تكون سلبية إذا لم يُراع في تطبيقها معالجة الجوانب التي تؤثر على الربحية والجودة ، وبالتالي على قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتنافس الحاد .

وعندما تتوفر الشروط المناسبة فإنّ إيجابيات السعودة أكثر من أن تحصى .

ففي المدى القصير يبرز على الفور الاثر الإيجابي لتقليص حجم التحويلات المالية من المملكة إلى الخارج ، وهو ما يعني أن هذه الأموال التي يتم سحبها حاليا من دورة التدفق النقدي والدخلي في الاقتصاد السعودي ستحقن فيه من جديد مما ينشط اقتصادنا الوطني عبر ما يسمى بـ«تأثير المضاعف» (Multiplier effect) .

ومن ناحية أخرى ، فإن اعتماد الاقتصاد السعودي على الأيدي الوطنية العاملة ينأى به عن التأثيرات السلبية للتغيرات التي تحدث في أجواء السياسة الدولية وما ينجم عنها من توترات قد تمنع أو تحد من استقدام العمالة الأجنبية . كما أن وجود هذه العمالة الوافدة في المجتمع السعودي يؤدي إلى نقل بعض القيم والممارسات الاجتماعية غير المرغوب فيها إلى مجتمعنا، خصوصا أن بعض أفراد هذه العمالة جاءوا من مجتمعات تختلف القيم الاجتماعية السائدة فيها عن قيمنا الاجتماعية اختلافا جذريا .

ومن المنظور الوطني فإن توفير فرصة العمل للمواطن السعودي يعتبر أمرا في غاية الأهمية لما لذلك من انعكاسات على المواطن وعلى المجتمع الذي ينتمي اليه. وقد وجد الباحث إبراهام ماسلو(٥) أنّ الاحتياجات الاساسية للإنسان يمكن ترتيبها بطريقة هرمية حيث تأتي الاحتياجات المادية من مأكل ومسكن وخلافه في قاعدة الهرم ، ثم تأتي بعدها الاحتياجات كالشعور بالانتماء ، ثم تأتي في قمة الهرم ما أسماه ماسلو بـ«احتياجات تحقيق الذات» .

ويرى هذا الباحث أنّ أهمية الحصول على عمل بالنسبة للإنسان تتجاوز البعد المادي المتمثل بما يتلقاه من أجر . فالبعد المادي ، على الرغم من أهميته ، هو مجرد خطوة أولى في سلسلة احتياجات الإنسان الأساسية التي تنتهي به إلى الشعور بـ«تحقيق الذات» عندما يؤدي عملا منتجا يستمد من أدائه الثقة بالنفس والإحساس بتقدير الآخرين له .

---

(٥) انظر : Maslow, Abraham. Motivation and Personality. New York, Harper and Row, 1970, chapter 11 .

وقد دفعت استنتاجات ماسلو بعض الباحثين الآخرين إلى إجراء دراسات ميدانية لمعرفة أهمية البعد غير المادي للعمل، فجاءت النتائج مطابقة لتوقعات ماسلو. وعلى سبيل المثال فقد أجرى الباحثون في جامعة ميتشيجان بالولايات المتحدة الامريكية استفتاء لمجموعة كبيرة من الأفراد لمعرفة ما إذا كانوا سيستمرون في أداء أعمالهم لو لم يكونوا بحاجة إلى المال ، فوجدوا أن حوالي سبعين بالمائة منهم سيستمر حتى لو لم يكن بحاجة إلى الأجر الذي يتقاضاه من العمل(٦) . أما الدكتور عبدالرحيم بن علي المير فقد أجرى دراسة تطبيقية على العمالة السعودية والعربية والاسيوية لمعرفة تدرج الاحتياجات لديها انطلاقا من هرمية ماسلو. وفيما يتعلق بالعمالة السعودية ، فقد أثبتت الدراسة الميدانية للدكتور المير أن الحاجة إلى «تحقيق الذات» تأتي في المرتبة الأولى ، ثم تتلوها الحاجة إلى الأمن (أي الشعور بالأمن الوظيفي) . وقد فسر الباحث احتلال الحاجة إلى الأمن الوظيفي هذه المرتبة المتقدمة بأنها «ترجع إلى ما يعانيه الاقتصاد السعودي في الآونة الأخيرة من عدم توافر الفرص الوظيفية ، نتيجة لتردي الأوضاع البترولية والذي انعكس سلبيا على النفقات الحكومية»(٧) .

وقد استمرت الأبحاث في هذا المجال وانتهى بعضها إلى ضرورة الربط بين ظروف العمل المناسبة التي تحقق للعامل الشعور بـ«تحقيق الذات» وفرض ضريبة على الشركات التي تفشل في توفير هذه الظروف لعمالها . وعلى سبيل المثال ، يقترح ويليس هارمان فرض ما أسماه بـ«ضريبة الإعفاء» (Forgiven tax) على تلك الشركات ، وهي ضريبة تعفى منها الشركات التي تنجح في توفير ظروف تساعد العامل على الشعور بالرضا عن نفسه وعن عمله(٨) .

(٦) انظر . Lutz, Mark A. and Kenneth Lux. The Challenge of Humanistic Economics. Menlo Park, California : The Benjamin / Cummings Publishing Company, Inc., 1979, P 143 .

(٧) د. عبدالرحيم بن علي المير : «تدرج أهمية الحاجات لدى العمالة السعودية والعمالة العربية والعمالة الاسيوية – دراسة مقارنة» ، مجلة الإدارة العامة، العدد ٧٠، شوال ١٤١١ هـ الموافق ابريل ١٩٩١ م ، ص٤٧

(٨) انظر : Lutz and Lux, P. 152 .

إن نجاح الفرد في الشعور بـ«تحقيق الذات» لاينعكس على هذا الفرد فقط ، وانما على مجتمعه أيضا . ولهذا فإن المجتمعات التي يرتفع فيها معدل البطالة تعاني من انتشار الجرائم والتمزق الأسري والاجتماعي مما يفرض على المجتمع أعباء مادية وأخلاقية باهظة .

السعودة وتدخّل الدولة :

لايعني اعتناق فلسفة الاقتصاد الحر، امتناع الدولة عن التدخل في تنظيم الحياة الاقتصادية عندما يكون ذلك أمراً ضروريا . وقد أصبح من الأمور المسلّم بها، حتى في الدول التي تعتبر المعقل الأساسي للرأسمالية ، ضرورة تدخل الدولة في بعض الأحيان وذلك عن طريق سياساتها الاقتصادية المختلفة .

وفيما يتعلق بالسعودة ، أصبح هناك إدراك تام من قبل الدولة بأهمية اتخاذ السياسات التي تقود إلى تحقيق هذا الهدف وعدم ترك الأمر لقوى العرض والطلب فقط . وقد حددت الخطة التنموية الأخيرة للمملكة ،وهي خطة التنمية السادسة ، أربع أولويات رئيسية تمثلت إحداها بـ«اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تنمية القوى البشرية وتوظيفها» . وبشكل خاص[٩] :

- زيادة التركيز على النوعية في التعليم العام والجامعي والتدريب .
- زيادة التركيز في التعليم والتدريب على التخصصات التي تتلاءم ومتطلبات القطاع الخاص .
- العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي تتفق واحتياجات التنمية وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية بما يكفل تخريج العدد والنوعية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني .
- وضع السياسات اللازمة والكفيلة بإحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية.
- وضع السياسات اللازمة والكفيلة

(٩) خطة التنمية الخمسية السادية ، جريدة المدينة ، ١٤١٦/٢/٨ هـ ، ص٤

بتشجيع القطاع الخاص على إتاحة فرص العمل للموظفين.

وقد تم تحديد عدد من السياسات التي ستتبعها خطة التنمية السادسة لتنمية القوى البشرية السعودية وزيادة توظيفها بما يحقق أهداف النمو للاقتصاد الوطني. واشتملت هذه السياسات على التالي[١٠]:

- وضع خطة تفصيلية سنوية لسعودة الوظائف في كل جهة من الجهات الحكومية.
- معالجة مشكلات التوظيف في القطاع الحكومي خارج نطاق المدن الرئيسية .

إعادة توزيع الوظائف الشاغرة في القطاع الحكومي .

- ربط القروض والتسهيلات الحكومية التي تستفيد منها كل مؤسسة أو شركة في القطاع الخاص بما تنفذه من التزامات نحو السعودة .
- وضع نسب لأعداد السعوديين الذين يمكن توظيفهم سنويا من قبل مؤسسات القطاع الخاص والشركات المساهمة بمختلف أحجامها .

(١٠) المرجع السابق .

- قصر الاستقدام على العمالة الماهرة وشبه الماهرة وتخفيف الطلب على العمالة ذات الإنتاجية المنخفضة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية .

لقد تم عقد الكثير من الندوات والمؤتمرات عن السعودة خلال السنوات الماضية ، كما أن وسائل الإعلام والمجلات المحكمة نشرت العديد من المقالات والأبحاث التي ناقشت أسباب المشكلة وقدمت توصيات محددة للتصدي لها .

وبشكل عام ، يمكن القول أن أي جهد جاد للتعامل مع هذه القضية لابد أن ينطلق من نقطتين أساسيتين هما : تكلفة وأداء العمالة السعودية . ولاشك بأن أي توصيات وحلول لاتتركز بشكل مباشر على هاتين النقطتين لن يكتب لها النجاح . فمن حيث المبدأ يصعب تصور إلزام مؤسسات وشركات القطاع الخاص بتوظيف السعوديين إذا كانت أجورهم مرتفعة بالشكل الذي لايبرره أداؤهم في العمل .

وفي تقديري أن خطة التنمية السادسة تحتوي على عناصر جيدة يمكن

أن تؤدي إلى زيادة توظيف الأيدي السعودية العاملة إذا ما وجدت هذه العناصر طريقها إلى التطبيق بشكل جدي. وبالتحديد فإن ضعف الأداء يمكن التعامل معه - مثلما ورد في الخطة - بزيادة التركيز على التعليم والتدريب بما يتفق واحتياجات القطاع الخاص . وفي هذا الصدد فإن المهم ليس هو رصد الميزانيات الخاصة بالتعليم والتدريب وزيادة البرامج التدريبية فحسب ، وإنما التركيز على النوعية التي يطلبها سوق العمل السعودي، فقد ثبت أن خريجي العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية لا يملكون المهارات المطلوبة مما يحول دون حصولهم على فرص وظيفية .

أما على صعيد ارتفاع تكاليف العمالة السعودية ، وخصوصا بالمقارنة بالعمالة الأجنبية ، فإن ما اقترحته الخطة السادسة من ربط للقروض والتسهيلات الحكومية التي تستفيد منها كل مؤسسة أو شركة في القطاع الخاص بما تنفذه من التزامات نحو السعودة قد يساهم كثيرا في تصحيح الاختلالات التي تسود سوق العمل. وفي المدى الطويل فإن نجاح خطط التعليم والتدريب في رفع إنتاجية وكفاءة العامل السعودي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التكاليف الحقيقية للعمالة السعودية من وجهة نظر القطاع الخاص .

ومن المهم أن تتزامن هذه الجهود مع جهود أخرى لتنمية «أخلاقيات عمل» جيدة تتلاءم مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الحالية والقادمة . وقد وجد الباحث ديفيد تشرينجتون[11] أن أخلاقيات العمل الجيدة يمكن اكتسابها عن طريق البرامج التدريبية اللازمة . وفي بلد صناعي متقدم كالولايات المتحدة يعتقد مديرو الشركات - طبقا لأبحاث تشرينجتون - أن «الشباب الذين يتقدمون للعمل للمرة الأولى يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات : الفئة الأولى مكونة من شباب يملك الحماس الشديد للعمل بالشكل الذي يجعل من الممكن الاعتماد عليه ، والفئة الثانية غير محددة

---

(١١) انظر : Cherrington, David J. The work Ethic : Working Values and Values that work New York : Amacom. 1980. Chapter 8 .

تماما حيث تحكم انتاجيتها ظروف العمل . اما الفئة الثالثة فتفتقر إلى الانضباط ولاتملك الحماس اللازم للعمل بكفاءة . وهذه الفئة الأخيرة تضم شبابا على مستوى مرتفع من الذكاء ، وبعضهم لديه مؤهلات علمية جيدة إلا أنهم فشلوا في تنمية عادات عمل جيدة تمكنهم من أن يصبحوا موظفين جيدين»[١٢] .

خاتمة :

قضية السعودة ليست شعارا يرفع وإنما هي قضية جادة تتطلب حلولا جادة أيضا . والقضية برمتها هي إفراز للاختلالات التي تسود سوق العمل السعودي مما يحتم دراسة الهيكلية التي يقوم عليها ذلك السوق ، ثم الوصول إلى استنتاجات وتوصيات . وفي الوقت الراهن تتمثل أهم معوقات السعودة في ارتفاع تكاليف العمالة الوطنية ،، وانخفاض أدائها وذلك بالمقارنة بالعمالة الأجنبية مما يستدعي إيجاد حلول تنصبّ على هذين العاملين بشكل مباشر . وترى هذه الورقة أنّ ارتفاع التكاليف يمكن أن يتم التعامل معه من خلال سياسات حكومية محددة كتلك التي وردت في وثيقة الخطة التنموية السادسة والمتمثلة في ربط المعونات والتسهيلات المقدمة لمؤسسات القطاع الخاص ، بمقدار ما تتخذه هذه المؤسسات من خطوات عملية نحو السعودة . أما انخفاض مستوى الأداء فإن علاجه يتم عبر سياسات تبدأ بالتركيز على نوعية التعليم الذي تتطلبه المرحلة الراهنة والقادمة ، وكذلك على البرامج التدريبية الملائمة والاهتمام بتنمية «أخلاقيات عمل» تعزز الاتجاهات التنموية للاقتصاد الوطني.

---

(١٢) د. عبدالواحد الحميد، «المفاضلة بين السعودي وغيره»، عكاظ، العدد ١٠٥٦٤، ١٨/صفر/١٤١٦ هـ الموافق ١٦/يوليو/١٩٩٥م .

النَّقدُ الأدَبِيّ في المَمْلَكةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّة

د. منصور إبراهيم الحازمي

قبل أقل من عامين ، ألقيت محاضرة في المركز الإعلامي السعودي بلندن ، بعنوان: «حركات التجديد في الأدب السعودي الحديث» كان الغرض منها ، ضمن الغرض العام لسفارة خادم الحرمين الشريفين ببريطانيا ، بالتعاون مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب ، التعريف بالحركة الثقافية والأدبية بالمملكة لأولئك البعيدين عنها من العرب وغير العرب، المستعربين . كنت حريصا في تلك المحاضرة أن أكون أكاديميا متمسكا بالمستندات والحقائق ، وأن أبيّن الامتداد الزمني لنهضتنا الحديثة المباركة ابتداء من عهد عبدالعزيز رحمه الله ، إلى العهد الحالي الذي نعيشه في ظل الفهد ، أطال الله عمره وأبقاه . ولما كانت «الحركة الأدبية» موضوعاً واسعاً فضفاضاً» ، ولاسيما أن الامتداد الزمني لايقل عن حوالي ثمانين عاما – أي منذ سنة ١٣٤٣هـ-١٩٢٤م – حتى الوقت الراهن، فقد ركزت على الحركة النقدية ممثلة في فترات معينة وفي أشخاص معينين يمثلون اتجاهات خاصة محددة . وتبين لي أن ثمة أربع حركات رئيسية يمكن أن تستغرق هذه الحقبة الطويلة ، وهي ليست حركات بالمعنى الفلسفي التاريخي في أوربا وأمريكا، ولكنها حركات بالمفهوم العربي الواسع والمتسامح في معظم الأحيان .

الحركة الأولى : حركة الصَّحوة

وهي التي واكبت ظهور النماذج الأولى للأدب الحديث في بلادنا، في منتصف العشرينات الميلادية من هذا القرن، والتي واكبت أيضا البدايات الأولى لتوحيد المملكة - وكان محمد حسن عواد من الرواد البارزين لتلك الصحوة - لقد كانت حركة تستهدف التعليم والتنوير والإصلاح، وسارت جنبا إلى جنب مع فتوحات الملك عبدالعزيز رحمه الله وإصلاحاته. وقد تجسدت تلك الحركة في كتابات روادنا الشباب بأعمالهم الإبداعية والصحفية، واختير محمد حسن عواد ليكون ممثلا لهم ولاسيما في باكورة إنتاجه النقدي (خواطر مقترحة) الذي صدر سنة ١٩٢٧م، وكان يدعو إلى أدب جديد يناسب العصر ويحمل رسالة الاصلاح والتحرر. وكثيراً ما قورن كتاب العواد بكتاب (الديوان) للعقاد، ولكن الظروف التاريخية المختلفة قد حتمت أن يكون لكتاب العواد طابع محلي خاص، يتمثل في اهتمامه بالتعليم والإصلاح أكثر من اهتمامه بقضايا الأدب والنقد. ولكن العواد كان «عقاديا» طوال حياته، كما تأثر إلى حد كبير بالمهجريين، ومدرسة أبولو، وظل حتى وفاته سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ منفتحاً على كل جديد بما في ذلك قصيدة النثر وأدب الحداثة.

الحركة الثانية : الأيديولوجيا

لم يكن للأيديولوجيا بمعناها الفلسفي أي أثر فعال في الأدب السعودي الحديث، وهذا لايمنع من القول أن الأدب السعودي قد تأثر بصورة أو بأخرى بالمد القومي والتحول الاشتراكي اللذين سادا في مصر والبلدان العربية الأخرى طوال فترة الخمسينات والستينات. وقد كان كتاب الأستاذ عبدالله عبدالجبار (التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية) سنة ١٩٥٩م خير ممثل لهذا التيار في جانبيه النقدي والتنظيري. ولكن الواقعية عند عبدالجبار لاتعني «الأدلجة» بمعناها الضيق، ولكنها تعني الاهتمام بقضايا الجماهير وضرورة خروج الأديب من عالمه الذاتي المغلق إلى عالم الحياة الواسع،

على ألا يضحي بالشكل في سبيل المضمون، وألا يتحول الإبداع إلى غوغائية لا قيمة لها . غير أن عبدالجبار لم يستطع تحقيق كل هذه المثاليات، ولم يكن وحده في ذلك الموقف المتحمس للواقعية، بل كان معه آخرون، منهم عبدالله بن إدريس وسعد البواردي وغيرهم .

الحركة الثالثة : الحداثة

تأثر الأدب السعودي، كما هو متوقع، بالتيار الحداثي الذي أخذ يهب بعنف على العالم العربي ولاسيما بعد نكبة ٦٧م. والحداثة بكل تمرّدها على العقل والواقع والأعراف الفنية والتقاليد، لم تستطع في مجتمع متدين محافظ كالمجتمع السعودي إلا أن تكون حداثة محلية مخفّفة إلى حد بعيد . ومع ذلك لم تعدم المناوئين والمعارضين وبخاصة في جانبها اللا واعي المغرق في الرمز والغموض. ومن هنا كانت مهمة النقاد الألسنيين الجدد، الذين ظهروا في المملكة خلال الثمانينات الميلادية، الدفاع عن هذه الحداثة وعن مبدعيها من الأدباء الشباب. وكان أبرزهم وأعلاهم صوتا كل من عبدالله الغذامي وسعيد السريحي وسعد البازعي الذين ألفوا الكتب، وملأوا الصحف والنوادي الأدبية بقراءاتهم لهذه النصوص الحداثية الجديدة محاولين تقريبها من أذهان القراء وأذواقهم، إلى جانب طروحاتهم النظرية المستمدة من النظريات الغربية، والتي تؤسس لعلم جديد في الأدب يختلف كل الاختلاف عن العلم القديم .

الحركة الرابعة : الأسلمة

وهي حركة قديمة ترجع بجذورها إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر وبخاصة سيد قطب، ولكنها لم تكتسب قوة وانتشارا إلا في المملكة منذ أوائل الثمانينات – أي مع ظهور حركة الحداثة – وبدعم سخي من جامعتي الامام محمد بن سعود الاسلامية والجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة. والأدب الاسلامي هو جزء لا يتجزأ من أسلمه بقية العلوم والفنون الأخرى التي ينبغي أن تستخدم في نظر الاسلاميين، سلاحا ضد «الحداثة» وضد كافة الحركات التغريبية في بلادنا وفي كافة الأقطار العربية والاسلامية .

هذه ، إذاً أهم الحركات التجديدية في أدبنا المحلي ، وفيما يتعلق بالنقد الأدبي على نحو خاص . والحركات الأربع في خطوطها الرئيسية ليست مقصورة على المملكة بل تشمل كافة الأقطار العربية على وجه التقريب - ذلك لأن أدبنا في هذه المنطقة جزء لايتجزأ من الأدب العربي بكل اتجاهاته وأشكاله وألوانه - غير أن خصوصية مجتمعنا المحافظ تجعل من تلك الأشكال والألوان ، في الغالب الأعم ، نسخا خاصة منسجمة مع الذوق العام، ولابد أن أدباءنا قد استطاعوا أن يجدوا الكثير من البدائل للتعبيرات والأفكار التي يلفظها أو لا يسيغها المجتمع .

ومن الطبيعي أن ترتفع أصوات في كل مرحلة ، وبين الحين والآخر ، تطالب بالتجديد والتمرد على القديم، وتقترح البديل الذي من شأنه أن يحل محل الموروث المستهلك. ولو استعرضنا مسيرة نقادنا لوجدنا أنهم لايشذون عن هذه القاعدة . فها هو العواد الذي ملّ الجمود والتحجّر عند بقايا العهد العثماني، وأوائل العهد الحاضر، يبحث عن البلاغة العربية، فلا يجدها الا عند بعض كتاب مصر، وشعراء المهجر ومترجمات فولتير وموليير وشكسبير وبايرون وجوته . وها هو عبدالله عبدالجبار الذي ملّ الانطواء والتقوقع وبعض الجوانب الأنانية في الأدب الرومانسي يشيد بالواقعية ويجعلها قمة ما تطمح اليه النفوس الانسانية المهذبة - فالشعر الواقعي هو «الذي ينكر الهروب الى الطبيعة والانطواء أو التقوقع في حدود الذات وهو الشعر «الذي ينبع من أحاسيس الشعب ويرتبط بصميم الأرض ويصور عالم الحياة والواقع وما يعج منهما من آلام وآمال...» وأخيرا نرى عبدالله الغذامي يثور على كافة المفاهيم التقليدية للأدب العربي ، ويحاول في كتابه (الخطيئة والتكفير) أن يستبدلها بالألسنية الغربية في رفضها للمعنى والتاريخية ومرجعية النص - «كي لا أجتر أعشاب الأمس»، وقد وجد في الألسنية مبتغاه فيما يشبه الكشف والإلهام بعد طول تردد وحيرة « .. وما زلت في ذلك المصطرع حتى وجدت منفذا فتح

الله لي مسالكه فوجدت منهجي ووجدت نفسي..»(ص٦) .

إن صراع الأجيال أمر محتم ، وضروري، لبقاء الحياة متوهجة متحركة متجددة. وفي خضم هذا الصراع يثور الجدل ويعلو الصياح وترفع أعلام ويجندل فرسان، ولابد في ولادة الجديد من التشنج والمقاومة والألم. ولا أشك أن فرساننا الثلاثة قد تحملوا في سبيل ما ينادون به من جديد، الكثير من الألم والأذى. يقول العواد: «كان الأديب المجدد في ذلك العهد لا يتمكن من تبليغ رسالته إلا بأسلوب صارخ يخترق الحجب الكثيفة التي ضربها الرجعيون والمكابرون والاتباعيون على أذهان الناشئة والمتعلمين، ويهدم الأطلال البالية من الأفكار والمذاهب والآثار ليقيم على أنقاضها أدبا حيا..»، ولابد أن هذا الفعل الانتحاري الذي أشار اليه العواد هو الأساس الذي أقام عليه المجددون المغامرون دعواتهم في الهدم والبناء وارادة التغيير .

على أننا لو تجاوزنا النوايا الحسنة المعلنة عند هؤلاء النقاد المجددين، وبحثنا عن المتحقق فعلا من آثارهم النقدية، لما وجدنا في الغالب الأعم إلا القليل. ومن الملاحظ أن الآراء النظرية تطغى في الكثير من الأحيان على التطبيق. فالعواد، على سبيل المثال، كان مستوعبا لكثير من النظريات والاتجاهات الأدبية والنقدية في عصره، ولاسيما المدرسة الرومانتيكية، ولكن نقده التطبيقي قليل لا يذكر ولا يخرج عن النقد الانطباعي التأثري ، وهو نقد ضعيف على أية حال ولا يخفي فيه العواد شعوره بالأهمية والأستاذية -أما عبدالجبار فمع تسليمنا له بالأستاذية والنظرات الذكية النفاذة في الكثير من تحليلاته.. إلا أن اهتمامه بالموضوع قد جعله يتوسع كثيرا في مفهوم «الواقعية» فيدخل فيها الكثير من القصائد التي يمكن أن تنتمي إلى اتجاهات أخرى . ويقول معتذرا في آخر كتابه إنه اعتمد في كل دراسته على العرض الأدبي أكثر من اعتماده على النقد الفني .

أما الدكتور عبدالله الغذامي فهو

الوحيد من بينهم الذي اهتم بالنقد التطبيقي اهتماما ملحوظا لانه ناقد نصوصي، مع عنايته في الوقت نفسه بالتنظير الذي أفرد له صفحات طويلة من كتابه (الخطيئة والتكفير) وبعض كتبه الأخرى. ويرى الغذامي أن المنهج الألسني الذي يتبناه ويتحمس له تتوفر فيه صفات العلمية التي لاتتوفر في المناهج الأخرى، ومن هذه الصفات :-

(١) النسبية - في مقابل الإطلاق .

(٢) الديناميكية - في مقابل الجمود .

(٣) الاستنباط - في مقابل الإسقاط .

(٤) الوصفية - في مقابل المعيارية .

ومضى ناقدنا يطبق منهجه على الكثير من النصوص الشعرية المعاصرة ، وكان قد افتتحها بدراسته المطولة عن المرحوم الشاعر حمزة شحاته في كتابه (الخطيئة والتكفير) .

إنّ التقويم الحقيقي للمنهج الألسني وما يتفرع عنه من بنيوية وسيميولوجية وتشريحية (تفكيكية) الخ ... ربما لم يحن وقته بعد، ويكفينا القول هنا أن هذا المنهج قد أثار الكثير من الزوابع وأدى إلى العديد من المعارك والانقسامات بين النقاد والباحثين . ومن آخر ما أطلعت عليه حول هذا الموضوع المقالة الممتازة التي كتبها أستاذنا الدكتور عبدالقادر القط في (المجلة العربية للعلوم الانسانية) بعنوان :

«قضية المصطلح في مناهج النقد الأدبي الحديث» والتي رصد فيها بعض مظاهر الفوضى في ترجمة المصطلح الغربي إلى حد البلبلة والانغلاق .

يقول : «ومنذ أن بدأ نقادنا يتجهون إلى تلك المناهج النقدية الجديدة ، ظهرت طائفة كبيرة من الكتب والبحوث تدور حول تاريخ هذه المناهج وروادها ونظرياتها وفروعها المختلفة، حتى أصبح أغلب كتب النقد النظري عندنا إما نقلا حرفيا لتلك النظريات، وإمّا شرحا لها - على أحسن تقدير- وتشابهت الكتب في رصد بدايات تلك المناهج وتعدد أسماء روادها ، وفي اقتباسات أقوالهم وترجمة مصطلحاتهم ، إلى حدّ يثير في النهاية بلبلة القارئ وحيرته ، وبخاصة حين يختلف نقادنا في

فهم تلك النظريات وقدرتهم على نقلها ....» (المجلة العربية للعلوم الانسانية-الكويت، ٤٨٤ س١٢ صيف ١٩٩٤، ص٩٩) .

ومن أمثلة هذه الفوضى في ترجمة المصطلح:

١- ترجمة الكلمات العادية على أنها مصطلحات مما تسبب في الحد من قدرة الكاتب على الانطلاق وتماثل الكتابات النقدية وتكرارها، ومن هذه الكلمات IDEALOGY ايديولوجية؛ COMUNITY الجماعة؛ PACIFISM النزعة السلمية .

٢- ارتباط بعض الكلمات العربية المقترحة ترجمة للمصطلح بإيحاءات أو دلالات يصعب أن تتحرر منها، وذلك مثل ترجمة DEVIATION - «انحراف» وترجمة CIPHER - «الشفرة» أو «التشفير» .

٣- عدم مراعاة ايقاع اللغة العربية وطرق اشتقاقها وأساليب النسبة فيها . وذلك مثل كثرة استخدام المصادر الصناعية من مثل «انبهارية» و«انسحاقية»؛ وكالنسبة إلى المؤنث في قولهم «النقد الموضوعاتي» ترجمة لكلمة THEMATIC ، وترجمة PHENOMENAL بـ«الظاهراتية». وقد استخدموا كلمة «أنسنة» في مقابل كلمة ANIMATION وكلمة «أسلبة» في مقابل STYLISATION - وقالوا «التأمثل» ترجمة لكلمة IDEALISATION ، والنظام المنخدج، ترجمة لـ MODELLING SYS-TEM .

ويخلص الدكتور قط إلى القول بأنه نظراً لغموض المصطلح النقدي وكثرة الاختلاف فيه وإسراف النقاد في استعماله فقد انقلب النقد «إلى ما يشبه التحليل المعملي الذي لا يفقه رموزه إلا المتخصصون» .. ويقول أنه إذا جاز للمنظرين التخاطب بمصطلحاتهم الخاصة فإن «من حق القارئ أن يجد في المقال النقدي نصا عربيا ذا إيقاع عربي..».

وينعي الدكتور القط على النقاد العرب من أساتذة الجامعات توجيه طلابهم إلى هذه المناهج وهم لا يحسنون أية لغة أجنبية - ويقول إنه «من الخير في مواجهة هذه القضية الأدبية والفكرية الكبيرة أن تعقد لمناقشتها ومراجعة مصطلحاتها

حلقات دراسية من حين لآخر، على مستوى الوطن العربي».

ان هذه القضية تحتاج فعلا ، كما اقترح الدكتور القط، إلى مراجعات ولقاءات كثيرة، أما حركة الأدب الاسلامي فإنها لم تقدم حتى الآن منهجا محددا في النقد الأدبي يمكن أن يزاحم المناهج الأخرى، بل ان كل ما قدمته هذه الحركة لايعدو التمنيات والتوصيات، والمنافحة عن الرؤية الاسلامية للأدب، كما نرى ذلك واضحا في بحث الدكتور عبدالباسط بدر المسمى : «الأدب الاسلامي بين أنصاره ومعارضيه»، فقد رد في هذا البحث على خمسة اعتراضات :

الأول : أن مصطلح الأدب الاسلامي لم يعرف في تراثنا العربي القديم، لأن ذلك التراث لم يربط قط الأدب بالدين .

الثاني : أن الدعوة إلى أدب اسلامي تعني الدعوة إلى أدب جديد ليس له جذور في تراثنا الأدبي .

الثالث : أن تقويم الإبداع على أساس الدين دعاوة لم يعرفها تراثنا النقدي القديم.

الرابع : أن الدعوة إلى أدب إسلامي فيها تشتيت واضعاف للأدب العربي.

الخامس : ان الدعوة إلى أدب اسلامي في الأدب العربي من شأنها توجيه هذا الأدب إلى آفاق مذهبية .

وهكذا نرى أن مثل هذه الطروحات لاتفيد شيئا في تذوق النص الأدبي ولا في قراءته وتحليله ولا في تقديمه وتأصيله– وهي طروحات لا تقدم بدائل علمية للمناهج الأوربية المعاصرة ، بل تقدم بعض المقترحات والأفكار في الرؤية الكونية للإنسان هي ألصق بالسياسة والفلسفة منها بعالم الثقافة والأدب .

الفن وعلاقته بالمجتمع

د. عبدالرازق محمد السيد(*)

ان المتتبع للعلاقة القائمة ما بين الفن والمجتمع لتأخذه الدهشة من هذا الترابط بينهما، وكأن الفن والنظام الاجتماعي وحدة واحدة لا تتجزأ منذ القدم.. وبالرغم من ثبات هذه العلاقة وتماسكها .. فإن بعض فترات التاريخ قد شهدت فتورا وتباعدا ما بين الفن والمجتمع لاعتقاد كان سائدا بأن الفن شئ لايمت بصلة بواقع المجتمعات وظروفها، أو لمحاولة الفن الانسلاخ عن مجتمعه للظن بأن هذا الانفصال يحقق عالمية الفن والفنان .

ان ما نلاحظه من اهتمام المجتمعات المعاصرة بالفن، هو اعتراف بأن الفن لم يعد ترفا أو وسيلة من وسائل اللهو والتسلية بل أصبح احدى ركائز التربية المعاصرة وهو ما دعا المهتمين بادراجه في مناهج التعليم . كذلك حرصت كل دولة على إقامة المتاحف وهي ذاكرة المجتمعات المعبرة عن أصالتها من خلال أشكال الفن المتنوعة. كل هذا يؤكد حقيقة أن الفن انعكاس لواقع المجتمعات، ومن الصعب أن نتخيل الحياة وهي تفقد جمالها وبهاءها، أو أن يفقد الانسان رغبته في التجديد والابداع .

(*) أستاذ بكلية الفنون الجميلة جامعة الاسكندرية ورئيس قسم التربية الفنية بكلية المعلمين بالجوف

لقد وهب الله سبحانه وتعالى الانسان دون بقية الكائنات كل مقومات صنع الفن كالخيال والابداع والابتكار لالتكون مجرد أدوات عديمة الفائدة، بل لتساعده على تطوير حياته واضفاء قيم الجمال عليها فتنعكس هذه القيم على مجتمعه بالتقدم والازدهار .

وسوف نستعرض في هذه العجالة عناصر هامة تتلاقى أطرافها لتبين أهمية الفن في خدمة المجتمع. وهذه العناصر هي:

أولاً : معنى الفن وأهميته .

ثانياً : الفن وعلاقته بالمجتمع قديما .

ثالثاً : علاقة الفن بالمجتمع في العصر الحديث .

رابعاً : الفن وعلاقته بالتربية .

خامساً : التربية الفنية بين النظرية والتطبيق .

سادساً : الأسس التي ترتكز عليها التربية الفنية لخدمة المجتمع .

أولاً : معنى الفن وأهميته :-

الفن لغة انسانية خص الله سبحانه وتعالى به الانسان دون بقية الكائنات، وهو ينبع من داخل النفس فيحرك العواطف والأحاسيس بالاضافة إلى ذلك فإن الفن جزء من تطور مستمر لكل عصر من العصور، يحمل في مضمونه مختلف الخبرات والثقافات سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية .

وإذا كان الفن تعبيراً انسانياً الا أنه ينطوي على الكثير من الجهد والتفكير والتنظيم، بالاضافة إلى أهميته في الحياة منذ أن كان مجرد وظيفة اجتماعية وكان الفنان يعتبر أحد الصناع المهرة الذين يحترفون مهنة لها أصولها وقواعدها .

ثانياً : الفن وعلاقته بالمجتمع قديما :-

لو استعرضنا بشكل موجز نوع تلك العلاقة التي تربط الفن بالمجتمع لوجدناها قائمة منذ أن كان الانسان في مراحل بدائيته الأولى يلتمس وسائل بسيطة للتعبير عن ذاته، وقد اتخذ هذا التعبير نمطا يوحد بين مشاعر أفراد المجتمعات البدائية .. فالشعائر السحرية ، ورقص الحروب، والعيد، وزخرفة أرضيات وجدران الكهوف.. كلها كانت تعبيرات فنية تمت

ممارستها بشكل جماعي، وكانت هذه الجماعية مطلبا ضروريا لبلوغ التعبير الفني غايته . وعندما ارتقى الانسان ظهرت أهمية الفن في القيام بدور أكثر ضرورة وارتباطا بظروف المجتمعات المختلفة فظهرت العمارة الدينية من كنائس ومساجد وما تحتويه من فنون الزخرفة والمعادن، والتي كان لها تأثير قوي في نفوس أفراد المجتمع من الناحيتين الدينية والجمالية .

لقد بات واضحا أن أي مجتمع يفقد جزءا كبيرا من تاريخه بدون الفن كما أن الفن يفتقد عناصره في التعبير بدون المجتمع. ولو تفحصنا التاريخ لوجدناه يحفظ الفن على هيئة آثار في خامات متنوعة باقية إلى ما شاء الله ، مسجلة بدقة وصدق كافة ظروف المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذلك لأن النشاط الفني نشاط فعال تظل آثاره باقية ومحفوظة .. كما أن الفن قد حفظ للمجتمعات القديمة تاريخها وصانه من الاندثار .

ثالثاً : علاقة الفن بالمجتمع في العصر الحديث:-

ان الفن في العصر الحديث يشل كل ما يستعمله الانسان في معيشته اليومية ، وامتد هذا التأثير للفن على المجتمع من خلال كل ما يستخدمه من أثاث وأدوات وأجهزة .. وقد أصبح على الانسان في هذا العصر أن يفاضل بين عدة اختيارات تتحكم فيها ثقافته الفنية وذوقه الجمالي .. ان كافة السلع والتعدد المثير في أشكالها وألوانها تجعل المتأمل لها تأخذه الدهشة بل أن الكثير من السلع الضرورية أصبحت تروج وتنتشر عن طريق الفن، بل لايمكن لأية سلعة أن تخرج إلى الوجود دون أن يضفي عليها الفن ابداعاته .. ولذلك لم يعد الفن في العصر الحديث مجرد لوحة جميلة يزين بها الانسان جدران منزله، كما أن الفن لم يؤثر في المجتمع في عصرنا الحالي من خلال الفنون الكبرى كفنون العمارة والنحت كما كان يحدث في الماضي، رغم كثرة المجسمات والنافورات التي تملأ الميادين ، والتطور الكبير في

هندسة العمارة الشاهقة، ولكنه استطاع أن ينفذ إلي وجدان أفراد المجتمع من خلال الفنون الصغرى في أشكال السلع المتنوعة، التي يستخدمها الانسان في حياته اليومية، وهي التي تقوي لديهم حاسة الذوق وحرية الاختيار .

رابعاً : الفن وعلاقته بالتربية :-

لقد لاحظ علماء النفس أن الفن وممارسته يؤديان إلى تغير ملموس في سلوك الانسان فيجعله يجيد استخدام حواسه ويصبح له ذوق في الاختيار فينحاز إلى القيم الجميلة في كل العلاقات التي حوله فيتعود عليها وتصبح جزءا مهما في سلوك حياته اليومية، ويلفظ في ذات الوقت كل ما هو قبيح وغير متجانس، وهذا ما دعا المهتمين بعلوم التربية والسلوك الانساني لأن يضعوا الفن ضمن الوسائل التي تؤدي إلى تهذيب وترقية سلوك أفراد المجتمع.. وبذلك أصبح الهدف من الفن هو التربية كما أصبحت التربية الفنية إحدى الركائز الهامة التي تقوم عليها التربية الحديثة ، بل ومن بين المقررات التعليمية الهامة في المناهج الدراسية وأصبح لها أهداف واضحة وهي العمل على تنمية النواحي الحسية والفكرية والادراكية من خلال ممارسة المجالات الفنية المتنوعة والتعامل مع خامات وأدوات التشكيل المختلفة لا بهدف تعليم مهارة أو حرفة بل ليؤدي ذلك إلى الكشف عن شخصيات الطلاب ومعرفة ميولهم واتجاهاتهم وبالتالي توجيههم إلى المجال الملائم لهم في حياتهم العملية .

خامساً : التربية الفنية ما بين النظرية والتطبيق :-

ان مناهج التربية الفنية أصبحت تؤكد على أن دراسة الفن وممارسته خاصة في الكليات والمعاهد المتعددة يجب أن تتضمن كل ألوان الثقافة الفنية، كما تعتبر أن الانتاج الفني لايقوم على مجرد الفطرة التلقائية والتدريب على المهارات ، بل يقوم على شحذ الفكر واعمال العقل واستخدام الخيال، وعلى هذا الأساس أصبحت دراسة التربية الفنية تتطلب الجدية والصبر والتحمل والقدرة على البحث والاستفادة من

كافة المستجدات سواء في النظريات الفنية أو الخامات والمعدات ، مما يؤهل خريج هذه الأقسام تأهيلا تربويا ملائما ومدعماً بالمهارة والثقافة الفنية المعاصرة، وهي الدعم الحقيقي الذي يمكنه بهما مواجهة متطلبات المستقبل ويكون معداً إعداداً ملائماً للرسالة التربوية الهامة كمعلم قادر على التطور ومسايرة النمو الشامل لمناهج التعليم ، وملبيا في نفس الوقت نداء المجتمع في كل المناسبات القومية .

سادساً : الأسس التي ترتكز عليها التربية الفنية لخدمة المجتمع :-

ان التربية الفنية بمناهجها التربوية وهي تساير التطورات المعاصرة وتدعو إلى ضرورة البحث والتجريب لاتغفل عن التأكيد على ثلاث ركائز أساسية :-

١- العقيدة الاسلامية لضرورة أن تكون التربية الفنية في المجتمع الاسلامي انعكاسا صادقا لما يراه الانسان المؤمن ويحس به ويعيش فيه من آيات الله سبحانه وتعالى .

٢- التراث الوطني والاستفادة منه بدراسته والحفاظ عليه ، فلا يمكن للفن أن يعبر عن وجدان الشعب إلا من خلال تفهمه لتراث الوطن بما يتضمنه من أصالة وثراء.

٣- المجتمع. لان الفن يستمد مقوماته وعوامل نموه من المجتمع ويجب أن تكون رسالة التربية الفنية التعبير عن نهضة المجتمع والكشف عن نواحي نموه وازدهاره وتطوره .

المراجع

١- اتيان سوريو - الجمالية عبر العصور - منشورات عويدات - بيروت - بارس ، ط. ثانية ١٩٨٢ م - ترجمة د/ ميشيل عاصي .

٢- آرنست فيشر - ضرورة الفن - ترجمة سعد حليم - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١ م .

٣- أروين أدمان - الفنون والانسان - ترجمة مصطفى حبيب - دار مصر للطباعة .

٤- جون ديوي - الفن خبرة - ترجمة د/زكريا ابراهيم-دار النهضة المصرية ١٩٦٣م .

٥- فلسفة وفن الانجلو المصرية ١٩٦٣ م .

٦ - روبين كلنجرود-مبادئ الفن- ترجمة أحمد حمدي محمود - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .

٧- زكريا ابراهيم (دكتور)-مشكلة الفن- مكتبة مصر - بدون تاريخ .

٨- عبدالرازق محمد السيد (دكتور) - أصول التربية الفنية- مذكرات جامعية ١٩٩٢ م كلية المعلمين بالجوف .

٩- عبد الرازق محمد السيد (دكتور) - الايقاع في فن النحت - رسائل جامعية ١٩٧٥ م مكتبة كلية الفنون الجميلة جامعة الاسكندرية .

١٠- هربرت ريد - تعريف الفن - ترجمة د.ابراهيم امام ، د. مصطفى الأرناؤوطي - دار النهضة المصرية ١٩٦٢ م .

١١ - هربرت ريد - معنى الفن - ترجمة سامي خشبة - دار الكتاب العربي ١٩٦٨ م .

١٢ - هربرت ريد - الفن اليوم - ترجمة جرجس عبده - دار المعارف ١٩٦٨ م .

ثَلاثُ بعُوضَات

إبراهيم الحميد

قصة قصيرة

دلفت إلى مكتبي ... أدرت زر تشغيل جهاز الحاسوب ... بدأت طباعة بعض الأفكار لموضوع يدور في رأسي ... انتبهت إلى طنين يملأ المكان بالضوضاء ... كانت حشرة صغيرة تحلق في سمائي ... عفوا! كانت ثلاث ... أخذت البعوضات تذرع المكان ... يحلقن في سماء الغرفة ... كن يحلقن في فضائي ... حاولت اصطياد احداهن ... إلا أنهن كن يحلقن بمهارة عالية ... احداهن تقبل في سرعة كبيرة محدثة ضوضاء صاخبة في سماء أذني... هاهي تستدير محولة مسارها إلى رأسي

... أحسب الثواني ثقيلة ... فقد أتمكن من احداهن أخيرا ... سألقي بكل ثقلي للخلاص منها ... ظلت تواصل مسيرها إلى مقدمة رأسي ... لأحاول الإجهاز عليها ... ضربت كفيٌ ببعضهما! فصحت بانتشاء : أخيرا أطبقت يديٌ عليك أيتها اللعينة!.. رأيتها تنسل من بين أصابعي قبل أن أفلت يديٌ !!! مصدرة مزيدا من الصوت وكأنها تتحدى! .. غابت قليلا لتظهر الأخريات .

كنت قد نسيتهما ... ربما كانتا تغرسان نفسيهما في دمائي ... لم أنتبه إلى ذلك ... أو لم أعرهما اهتماما!... كان

ثأري مع تلك!!! ... وهاهي تعود ثانية ...
لقد استطعت تمييزها عن الأخريين!....
كنت أسأل نفسي في لحظات عابرة
- هل ستهاجمني هذه المرة؟! ...
لست متأكدا على أية حال .
هاهي تحط رحالها على لوحة العرض الخاصة بأوراقي ... لأحاول الاجهاز عليها ... أمسكت صحيفة الصباح ... ألقيت بها في وجهها ... الا أنها أفلتت هذه المرة أيضا .
نهضت من مكتبي ... وأخذت أذرع المكان جيئة وذهاباً ... أتعقب تلك ! ونسيت الأخريين! وأصبح لدي هاجس برغبة الخلاص ...
عندما حطت على طرف النافذة ... هممت بالقضاء عليها بلكمة قاضية ... إلا أنني في لحظات ، وجدتني أفقد توازني ... وكأني أتلقى ركلة قاسية من تلك المخلوقة الصغيرة!
كان جرس الهاتف يخرق سمعي من الطرف الآخر ... وطنين البعوض يخرق سمائي ... وكأن الجميع قد اتفق على اختراق هدوئي! واثارتي!!
كنت أود أن أصرخ ... أستغيث ... الا أن حبالي الصوتية لم تكن تستجيب لي ... أصبح همي أن أقضي على هذه اللعينة ... ولتفعل الأخريات ما تشاءان ...
في لحظات كثيرة وجدتني، تجتاحني رغبة في الخروج ... الا أنَّ سمة التحدي تتغلب علي ... أعاود من جديد لأدور في فضاء مكتبي! خلف هذه المخلوقة الصغيرة!!!

مِنْ عُيُونِ الشِّعْرِ

(قصيدة مختارة)

مالك بن الريب

ألا ليت شـــعـــري هل أبيتن ليلة — بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا

فليت الغضى لم يقطع الركب عرضه — وليت الغـضى ماشى الركـاب لياليـهـا

لقد كان في أهل الغضى لو دنا الغضى — مـــزار ولكن الغــضى ليس دانيـــا

ألم ترني بعت الضــلالة بالهـــدى — وأصبـحت في جيش ابن عفان غازيا

وأصبحت في أرض الأعادي بُعيد ما — أراني عن أرض الأعــادي قــاصــيــا

دعاني الهوى من أهل أودَ وصحبتي — بذي الطبـــسين فـــالتـــفت ورائيـــا

أجـبت الهــوى لما دعـــاني بزفـــرة — تقنعت منها ، أن الام ، ردائيا

أقـول وقـد حـالت قـرى الكرد دوننا : — جزى الله عمراً خير ما كان جازيا

إن الله يرجــعني من الغـــزو لا أرى — وان قل مـــالي طالبــاً مـــا ورائيـــا

تقـــول ابنتي لما رأت طول رحلتي : — ســـفـــارك هذا تاركي لا أباليـــا

لعمري ، لئن غالت خراسان هامتي — لقـد كنت عن بابي خـراسـان نائيا

فـان أنج من بابي خـراسـان لا اعـد — اليـهـا ، وان منيــتـمـوني الأمـانيـا

فـلله دري ، يـوم أترك طـائـعــــا — بني بأعلى الرقـــمـــتين ، ومـــاليـــا

ودر الظبـــاء الســـانحـــات عـــشــيـــة — يخــبــرن ، أني هالك ، من ورائيـــا

ودر الرجـــال الشـــاهدين تفـــتكي — بأمــري ألا يقــصــروا من وثاقــيـــا

ودر الهـوى من حـيث يدعـو صـاحـبـه — ودر لجــاجـــاتي ودر انتـــهـــائيـــا

تذكـــرت من يبكي علي فـلم أجـــد — سـوى السيف والرمح الرديني باكيا

وأشقر محبوك يجر لجامه   إلى الماء لم يترك له الموت ساقيا

ولكن بأكناف السمينة نسوة   عزيز عليهن العشية ما بيا

صريع على أيدي الرجال بقفرة   يسوون لحدي حيث حم قضائيا

ولما تراءت عند مرو منيتي   وخل بها جسمي وحانت وفاتيا

أقول لأصحابي : ارفعوني فانه   يقر بعيني أن سهيل بداً ليا

فيا صاحبي رحلي ، دنا الموت فانزلا   برابية ، إني مقيم لياليا

أقيما علي اليوم أو بعض ليلة   ولا تعجلاني ، قد تبين شانيا

وقوما ، اذا ما استل روحي ، فهيئا   لي السدر والأكفان عند فنائيا

وخطا بأطراف الأسنة مضجعي   وردا على عيني فضل ردائيا

ولا تحسداني ، بارك الله فيكما ،   من الأرض ذات العرض أن توسعا ليا

خذاني فجراني ببردي اليكما   فقد كان قبل اليوم صعباً قياديا

وقد كنت عطافا اذا الخيل أدبرت   سريعاً الى الهيجا إلى من دعانيا

وقد كنت صباراً على القرن في الوغى   وعن شتمي ابن العم والجار وانيا

فطوراً تراني في ظلال ونعمة   ويوماً تراني والعتاق ركابيا

ويوماً تراني في رحى مستديرة   تخرق أطراف الرماح ثيابيا

ويوماً على بئر السمينة أسمعا   بها الغر و البيض الحسان الروانيا:

بأنكما خلفتماني بقفرة   تهيل علي الريح فيها السوافيا

ولاتنسيا عهدي خليلي بعدما   تقطع أوصالي وتبلى عظاميا

ولن يعدم الوالون بثا يصيبهم   ولن يعدم الميراث مني المواليا

يقولون : لا تبعد ، وهم يدفنونني   وأين مكان البعد الا مكانيا

غداة غدٍ يالهف نفسي على غدٍ   اذا أدلجوا عني وأصبحت ثاويا

وأصبح مالي من طريف وتالد   لغيري ، وكان المال بالأمس ماليا

فيا ليت شعري هل تغيرت الرحى ... رحى المثل أو أمست بفلج كما هيا

اذا الحي حلوها جميعا ، وأنزلوا ... بها بقراً حم العيون سواجيا

وعين وقد كان الظلام يجنها ... يسفن الخزامى مرة والاقاحيا

وهل أترك العيس العبالي بالضحى ... بركبانها تعلو المتان الديافيا

اذا عصب الركبان بين عنيزة ... وبولان عاجوا المبقيات النواجيا

فيا ليت شعري هل بكت أم مالك ... كما كنت لو عالوا بنعيك باكيا

اذا مت فاعتادي القبور فسلمي ... على الرمس ، أسقيت السحاب الغواديا

على جدث قد جرت الريح فوقه ... تراباً كسحق المرنباني هابيا

رهينة أحجار وترب تضمنت ... قراراتها مني العظام البواليا

فيا صاحبي ، إما عرضت فبلغن ... بني مازن والريب أن لا تلاقيا

وعطل قلوصي في الركاب فإنها ... ستفلق أكباداً وتبكي بواكيا

وأبصرت نار المازنيات موهنا ... بعلياء يثنى دونها الطرف وانيا

بعودي ألنجوج أضاء وقودها ... مهاً في ظلال السدر حوراً جوازيا

بعيد غريب الدار ثاو بقفرة ... يد الدهر ، معروفاً وأن لا تدانيا

أقلب طرفي حول رحلي فلا أرى ... به من عيون المؤنسات مراعيا

وبالرمل منا نسوة لو شهدنني ... بكين وفدين الطبيب المداويا

وما كان عهد الرمل عندي وأهله ... ذميماً ، ولا ودعت بالرمل قاليا

فمنهن أمي . وابنتاها وخالتي ... وباكية أخرى تهيج البواكيا

من الكتب الواردة حديثاً لدار الجوف للعلوم

إعداد : قسم التزويد بالدار

وردت للدار العديد من الكتب الحديثة في شتى مجالات المعرفة، يسر قسم التزويد استعراض بعض منها في الصفحات القليلة التالية :

دليل المؤلفات الاسلامية في المملكة العربية السعودية ١٤٠٠-١٤٠٩هـ/ محمد خير مضيان يوسف-الرياض:دار الفيصل الثقافية ، ١٤١٣ هـ، ٧٨١ ص.

لهذا الكتاب فائدة كبرى حيث أنه يعطي دليلا كاملا لكل ما صدر في المملكة، خلال عشر سنوات من كتب وأبحاث في موضوعات إسلامية متعددة،وقد بذل المؤلف جهدا كبيرا في توزيع هذه الموضوعات على النحو التالي :

المعاجم وفهارس الكتب والمخطوطات الاسلامية - الإسلام عموميته وقواعده ومبادئه والثقافة الاسلامية - الجمعيات والمراكز الاسلامية - أحوال الاسلام والمسلمين في العالم - الأخلاق والآداب الاسلامية والأعياد - الدعوة والمواعظ والخطب - الاسلام والموضوعات المختلفة - قضايا الاصلاح الاجتماعي والسياسي والتعليمي - علوم القرآن الكريم - علوم الحديث الشريف - العقيدة الاسلامية - الفرق والمذاهب الكلامية - الفقه الاسلامي - النظم الاسلامية - الادب الاسلامي - التراجم - التاريخ الاسلامي .

الاتصال والاعلام العسكري/عبد الرحمن محمد القحطاني.- الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، ١٤١٥هـ، ١٣٧ ص .

هذا الكتاب يسد فراغا كبيرا في

مكتباتنا العربية، حيث انه يعد من أوائل الكتب التي شملت موضوعا هاما كهذا لأول مرة. وعلى الرغم من طابعه الاكاديمي، إلا انه كتب بأسلوب ميسر، يجعل المواطن العادي يتفهم محتوياته بسهولة ويسر. وقد اشار الدكتور حمد المرزوقي في تقديمه للكتاب إلى أن العمل الإعلامي له دوره الأساسي في كافة المعارك العسكرية في العصر الحالي، بل أحيانا يتقدم على العمل العسكري نفسه، ويصاحبه أحيانا . وقد قسم المؤلف كتابه إلى أقسام خمسة أساسية هي على الترتيب .

الباب الأول : الاتصال والرأي العام.

الباث الثاني : الإعلام العسكري والحرب النفسية .

الباب الثالث : اساليب الحرب النفسية .

الباب الرابع : المراسل العسكري .

الباب الخامس : العلاقات العامة في القوات المسلحة وتطبيقاتها في حرب الخليج.

النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية/ إعداد مكتب الآفاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية . - الرياض : مكتب الآفاق المتحدة ، ١٤١٥هـ ، ٤٥٠ ص .

يتناول هذا الكتاب موضوعا من موضوعات الساعة يتعلق بالعلاقة بين النظام العربي والنظام الدولي الجديد الذي بدأ مفهومه يظهر في الفترة منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٥ عندما بدأت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك مرحلة التعايش السلمي بين الدولتين الكبريين من عام ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، ثم بداية الانفراج الدولي من ١٩٦٧ الى ١٩٨٠ الى ان بدأت الحرب الباردة مرة أخرى من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٥ وكذلك آثار تفكك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١، وسقوط الماركسية في اوروبا الشرقية.. الخ وينقسم الكتاب إلى أربعة فصول هي على التوالي :

الفصل الأول : يتحدث فيه المؤلف

عن النظام الدولي الجديد -تكوينه- سماته- قضاياه.

الفصل الثاني : عن تحديات النظام الدولي الجديد لعالمنا العربي.

الفصل الثالث: الفكر العربي وافاق المستقبل بعد حرب الخليج.

الفصل الرابع : التوصيات على المستوى المعرفي والحركي عربيا ودوليا.

والكتاب يتميز بأنه مدعم بالعديد من الجداول والاحصائيات والبيانات والأرقام الموثقة.

التعلم الحركي والتدريب الرياضي/محمد عثمان.- الكويت: دار القلم، ١٤١٥هـ ، ٦٦١ص.

وهذا الكتاب يأتي ضمن المؤلفات التي تصدر لملاحقة التطور العلمي السريع في ميادين التربية البدنية والرياضية، وذلك باللغة العربية ليستفيد منها الرياضيون والقراء العرب، خاصة وانه في العشر سنوات الأخيرة تمكنت العديد من الدول من استخدام هذا التقدم العلمي السريع في مجالات الانجازات التي حققتها في البطولات المختلفة محليا ودوليا واولمبيا، وكان للدول العربية من ذلك التقدم نصيب الأسد،بفضل الجهود الدائبة التي يبذلها الرياضيون في عالمنا العربي لتتبع كل ما هو جديد ومفيد لشبابنا الرياضي. وقد قسم المؤلف كتابه الى اربعة أبواب اساسية هي :

الباب الأول : التعليم الحركي- جهاز التحكم الحركي- المهارات الحركية.

الباب الثاني : التطور الحركي- أهمية ومراحل التطور الحركي للإنسان.

الباب الثالث : تعلم المهارات الحركية - الطرق المستخدمة - التدريب الذهني .

الباب الرابع : التدريب الرياضي - التطور التاريخي للعملية التدريبية وموضوعات معاصرة في التدريب الرياضي.

النماذج الحسابية للنظم الحرارية الشمسية/مصطفى محمد السيد وآخرون.- جدة: مركز النشر العلمي، ١٤١٥هـ ، ٧٧٦ص.

بدأ الاعتماد في عصرنا الحديث على الحاسبات الالية وصممت العديد من البرامج الهندسية المختلفة التي يمكن استخدامها بسهولة والتي لولا وجودها لما كانت عملية تصميم النظم الشمسية متاحة في وقت قياسي. لذا يهدف الكتاب إلى تقديم نماذج حسابية للنظم الحرارية الشمسية التي تستخدم لتصميم وتشغيل وقياس أداء هذه النظم. ويتكون الكتاب من أربعة عشر فصلاً بالإضافة إلى خمسة ملاحق يقع ترتيبها على التوالي الطاقة الشمسية وتطبيقاتها الحرارية - الاشعاع الشمسي - أسس انتقال الحرارة -الخواص الاشعاعية للاسطح والالواح - مجمعات السطح المستوي - مجمعات التركيز الشمسي - تخزين الطاقة الشمسية - سخانات الماء الشمسية - التدفئة باستخدام الطاقة الشمسية - نظم التبريد الشمسي غير الميكانيكي - توليد القدرة باستخدام الطاقة الشمسية - إعذاب المياه بالطاقة الشمسية - البرك الشمسية - تجفيف المنتجات الزراعية.

الإشارات العلمية في القرآن الكريم بين الدراسة والتطبيق/كارم السيد غنيم.- القاهرة : دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ ، ٦٤٥ ص .

موضوع هذا الكتاب كما جاء في كلمة ناشره على درجة كبيرة من الأهمية في حقل الدراسات القرآنية، ذلك أنه يبحث في كوامن أكثر من ألف آية كونية وردت بالقرآن الكريم وتوظيفها لنشر الإسلام بين غير المسلمين،وكذلك لتوطيد عقيدة المسلمين وترسيخ قواعدها .

ويقع الكتاب في خمسة أبواب شاملة للموضوع على النحو التالي :

الباب الأول : مجالات بحث الآيات القرآنية - المعجزة والاعجاز - التفسير .

الباب الثاني : شرح الآيات الكونية وفهم الاشارات العلمية قديما وحديثا .

الباب الثالث : التأصيل الاسلامي لدراسة الآيات الكونية في القرآن .

الباب الرابع : نماذج تطبيقية مقدمة للمسلمين ولغير المسلمين .

الباب الخامس : المؤتمرات والهيئات العاملة في مجال الاعجاز العلمي للقرآن والسنة .

وهذا الكتب خليق بالقراءة والطلاع والتدبر لكل العاملين في حقل الدعوة الاسلامية خارج المجتمعات الاسلامية ، ولكافة العاملين في مجال التوجيه الاسلامي داخل المجتمعات الاسلامية .

ISSN ١٣١٩ - ٢٥٦٦ ردمد